كتابك

٢٨

د. فاروق محمد العادلى

علم الاجتماع

دار المعارف

هـذا الكتاب

نشأ علم الاجتماع بين أحضان الفلسفة .. حتى إذا تكاملت ملامحه . انفصل عنها واستقل بطرقه وبحوثه .. وتسابق المفكرون للإسهام فى دراسة بعض حقائق الحياة الاجتماعية الهامة .

وهذا البحث إطلالة موجزة على مجالات علم الاجتماع وصلته بالعلوم الأخرى . ومدى إسهام علمائه فى الوصول إلى أدق النتائج وأدناها إلى الصواب .

١٠ جـ

كتابك (٢٨)

رئيس التحرير : أنيس منصور

د . فاروق محمد العادلى

علم الاجتماع

دار المعارف

مفهوم علم الاجتماع وتاريخه

مقدمة :

شهد العصر الحاضر وصول علم الاجتماع إلى مرتبة علم منظم مستقل له قوانين دقيقة كغيره من العلوم ، وطرق دراسة علمية صحيحة قائمة على الملاحظة والتجريب الاجتماعى ، واستقراء الحقائق وتحليلها إحصائيًّا . واستطاع العلماء المحدثون صوغ نتائجهم العلمية فى صور كمية ورسوم بيانية ومعادلات رياضية ووصلوا فى بحوثهم ودراستهم إلى أدق النتائج وأدناها إلى الصواب .

وقد نشأ هذا العلم كغيره من فروع المعرفة الإنسانية بين أحضان الفلسفة وتربى فى مهادها حتى إذا تكاملت قواه انفصل عنها واستقل بطرقه وبحوثه وأصبحت الفلسفة ترجع إليه وتنبعث عنه بعد أن كانت تمده وتغذيه . ولذلك فإن التأريخ لعلم الاجتماع والوقوف على تطور التفكير الاجتماعى فى مراحله المختلفة يعتمد بصفة أساسية على استعراض تاريخ الفلسفة ، وخاصة تاريخ المفكرين الذين باعد بينهم الزمن وأسهم كل منهم بنصيب له شأنه فى دراسة بعض حقائق الحياة الاجتماعية .

ولذا فإن الأمر يستلزم – ونحن نعرض لتاريخ علم الاجتماع – أن نشير

إلى جهود بعض هؤلاء المفكرين . وسوف يكون هذا العرض موجزاً كل الإيجاز ، لكننا قبل أن نعرض لهذا التاريخ ينبغى أن نعرض بصورة مسهبة لمفهوم علم الاجتماع ، خاصة وأنه يشترك مع كثير من العلوم الإنسانية فى دراسة المجتمع ومكوناته الأساسية ، لكنه ينفرد بوجهة نظر تميزه عن غيره من تلك العلوم ، وسوف تبدو هذه الصورة واضحة تماماً حين نستعرض فى جزء آخر موضوع هذا العلم وصلته بالعلوم الأخرى .

ولنبدأ أولا بعرض مفهوم هذا العلم،أو بمعنى آخر (تسمية هذا العلم) .

كانت كلمة اجتماع Sociology مثاراً لكثير من أنواع الخلط ، وكثر استعمالها فى موضعها وغير موضعها ، إذ تلصق كلمة (اجتماع) بكل ما يكتب عن السياسة والأخلاق ، وتخلط فى تناياها بين العلم والفن ، أى بين التقرير والتقدير ، فيُحكم على بعض الأشياء وتُحرم أخرى باسم علم الاجتماع .

ولهذا كان لابد من تسمية أخرى تساعد على الفصل بين هذه الآراء الخيالية وبين دراسة الظواهر الاجتماعية ، تلك الدراسة التى تعد فى صميمها دراسة للعلاقات بين الأفراد والنظم الاجتماعية ، وليست دراسة ميتافيزيقية أو لاهوتية .

وقد اقترحت أسماء كثيرة لتحل محل الاسم التقليدى ، فاقترح القدماء (علم السياسة) لكنهم لم يفصلوا بين الفلسفة والاجتماع ، واستخدمت فى ألمانيا كلمة (علوم الدولة) . ثم ظهرت فى العصر الحديث كلمة

(الاقتصاد السياسى) الذى رأى (آدم سميث) وأتباعه أن هذا العلم يجب أن يشتمل على أكبر عدد من الدراسات الوصفية للمجتمعات، ولكنه يضم إلى جانب ذلك النظرات التقديرية والمحاولات الإصلاحية للمجتمعات.

ثم ظهرت بعد ذلك كلمة (إحصاء) التى ظلت زمناً طويلاً لا تقتصر على الدراسة العددية وحدها، بل تشمل الدراسة الوصفية نفسها وتحليل حياة الشعوب، ثم انحصر علم الإحصاء فى نطاق ضيق وأصبح لا ينطبق إلا على أحد أشكال الوصف الاجتماعى. وقد كان (كوندرسية) أول من اهتدى إلى العلم الاجتماعى. وكاد هذا التعبير أن يصبح أصلح تعبير ينطبق على الدراسة العلمية؛ إلا أنه سرعان ما استعير فى نواح أخرى. ولم يكتب لهذا التعبير البقاء إذ اكتسحته كلمة Sociology التى اقترحها (أوجيست كونت)، وذاعت هذه الكلمة وانتشرت لا فى فرنسا وحدها بل فى البلاد الأجنبية، وعم استعمالها بين الألمان والإيطاليين والإنجليز، ثم استعملت رسمياً فى الولايات المتحدة الأمريكية. وبناء على ذلك تم اقتراح كلمة Sociology فى معظم هذه البلاد، واتفق على أن يكون مضمونها علم المجتمعات، للدلالة على أنه (العلم الذى يدرس المجتمعات دراسة علمية قائمة على استخدام المناهج والنظريات العلمية) وقد يبدو لأول وهلة من هذه التسمية، أن مفهوم هذا العلم يختلط مع كثير من مفاهيم العلوم الاجتماعية الأخرى التى تتناول المجتمع بالدراسة والتحليل، لكننا نؤكد فى هذا الصدد أن علم الاجتماع يعد مجموعة كاملة من العلوم

الاجتماعية ، ويعد فى ذاته علما متخصصاً ، يدور موضوعه الأساسى حول الكشف عن الروابط التى تجمع بين الفروع الأخرى ، وهدفه هو كشف الطابع للعلاقات الاجتماعية .

وقد نزيد كلامنا وضوحاً إذا ما أوردنا فى هذه الصور بعض الوظائف التى يقوم بها علم الاجتماع ، والتى تزيد مفهومه وضوحاً ، وهى :

(ا) أن علم الاجتماع يقوم بتصنيف أنماط العلاقات الاجتماعية وأنواعها ، وخاصة تلك التى تحددت فى نظم وهيئات اجتماعية .

(ب) يحاول علم الاجتماع أن يحدد العلاقة بين الأجزاء أو العوامل المختلفة للحياة الاجتماعية ، ومن أمثلة ذلك العلاقة بين العناصر الاقتصادية والسياسية ، أو بين العناصر الأخلاقية والدينية ، أو بين الأخلاقية والقانونية . . . إلخ

(جـ) يحاول علم الاجتماع أن يميز الأحوال الأساسية لكل من التغير والثبات الاجتماعيين .

ولما كانت العلاقات الاجتماعية تتوقف على طبيعة الأفراد وعلاقاتهم بعضهم ببعض ، وبالجماعة ، وبالبيئه الخارجية فإن علم الاجتماع يسعى إلى أن ينتقل من تعميماته إلى القوانين الأعم المتعلقة بعلم الحياة وعلم النفس ، وربما انتقل إلى قوانين اجتماعية ذات طابع خاص به لا ترد إلى تلك القوانين التى تتحكم فى حياة الكائن العضوى الفردى أو فى عقله . ومن هنا فإن طبيعة هذه المهمة التى يقوم بها علم الاجتماع تحتم

عليه أن يوثق صلته بعلوم أخرى تدخل بذاتها فى المجال الاجتماعى مثل التاريخ والاقتصاد والسياسة والأنثروبولوجيا ، وبعلوم أخرى أعم فى مجالاتها كعلم الحياة وعلم النفس . وسوف نزيد الكلام وضوحاً عن علاقة علم الاجتماع ببعض هذه العلوم فى موضع لاحق من تلك الدراسة .

تاريخ علم الاجتماع

ذكرنا فى موضع سابق أن التأريخ لعلم الاجتماع ينبغى ألا يغفل آراء كثير من المفكرين الذين أسهموا بنصيب وافر فى دراسة بعض الحقائق الاجتماعية . ولذا ينبغى أن نستعرض - باختصار شديد - بعض آراء هؤلاء المفكرين ابتداء من مفكرى مصر القديمة حتى آراء العلامة (ابن خلدون) . وهذا الاستعراض سوف يشكل المرحلة الأولى فى تاريخ علم الاجتماع ، على أن نلحقها بمرحلة ثانية ابتداء من أوجيست كونت حتى آراء العلامة الألمانى (ماكس فيبر) ، ونختتم تلك المرحلة بعرض موجز لهذا التاريخ من خلال ذكرنا للسمات الأساسية لعلم الاجتماع . ولنبدأ حديثنا قائلين :

كان فى مصر القديمة والهند والصين كثير من المفكرين الذين عالجوا موضوعات فى الفلسفة الاجتماعية لا تقل شأناً عما عالجه الفلاسفة اليونانيون . بيد أن هؤلاء كانت أفكارهم مفككة لا يربطها نظام ولا تجمعها وحدة بحيث جاءت أقرب إلى التأملات الفلسفية فى شئون هذه الحياة ، منها إلى الدراسة العلمية ، وكانت - بالإضافة إلى ذلك - تنقصهم النزعة التحليلية . ومن هنا يبدو تفوق المفكرين اليونانيين على

هؤلاء المفكرين ، إذ استطاعوا أن ينظموا معلوماتهم تنظيماً علمياً منهجياً . ونذكر من هؤلاء أفلاطون فى كتاباته (الجمهورية ، السياسى ، والقوانين) . إلا أنه كان مسرفاً أيضاً فى التحليل الفلسفى ، وأراد تطبيق نظريته فى (المثل) على شئون الحياة الاجتماعية ، فجانب الصواب ونادى بأفكار وآراءِ لا تتفق مع طبيعة الحياة الاجتماعية ولا يمكن تطبيقها فى واقع الأمر .

ثم جاء بعد ذلك «أرسطو» الذى يعد كتابه «السياسة» مدخلا هاماً فى الوقوف على الحقائق المتصلة بنشأة الحياة الاجتماعية والدعائم التى يقوم عليها المجتمع السياسى .

وبالإضافة إلى ذلك نذكر بعض المفكرين العرب الذين أسهموا بكثير من الآراء المتصلة بالحياة الاجتماعية ، ونخص بالذكر العلامة العربى (عبد الرحمن بن خلدون) الذى يعد بحق أول من أنشأ علم الاجتماع وحدد موضوعه ومفاهيمه ، وأرسى الدراسات الاجتماعية على ركائز علمية سليمة .ولذا ينبغي أن نتوقف هنا لنعرض لبعض آرائه التى ميزت المرحلة الأولى لتاريخ علم الاجتماع من حيث النشأة والموضوع والمنهج . فلقد استعرض (ابن خلدون) كتب المؤرخين من قبله ، وأبان مواضع ضعفها ونقدها ، وصور مدى الانحطاط الذى نزل بالتاريخ ، ووجد أن الحاجة ماسة إلى كتاب جامع شامل لكتابة التاريخ على أساس جديد ومبادىء جديدة ومنهج جديد يقوم على الشرح والتحليل وتعليل الحوادث . وقد

للمرحلة الأولى فى تاريخ علم الاجتماع .

ثم تأتى المرحلة الثانية فى تاريخ علم الاجتماع التى تميزها من خلال استعراضنا لآراء أربعة رجال ربما لا يختلف أى من المشتغلين بعلم الاجتماع على اعتبارهم الشخصيات البارزة فى تاريخ علم الاجتماع الحديث ، وهؤلاء الرجال هم : أوجيست كونت ، وهربرت سبنسر ، وإميل دوركايم ، وماكس فيبر ، وهم يغطون معاً القرن التاسع عشر بأكمله وأوائل القرن العشرين ، وهى الحقبة التى تشكل فيها علم الاجتماع الحديث وتحددت معالمه ، كما أنهم يمثلون القوميات الرئيسة التى ازدهر فيها علم الاجتماع فى بداية عهده ، والتى بدأ يتكون فيها تراثه الحديث وهى فرنسا وإنجلترا وألمانيا . كما مارس كل منهم تأثيراً شخصيًّا عميقاً على تصور علم الاجتماع كميدان من ميادين المعرفة . لذلك يبدو من المفيد أن نعرض لجهود هؤلاء التى ساعدت على نشأة وتطور علم الاجتماع بمفهومه الحديث .

أولاً : أوجيست كونت (١٧٩٨ - ١٨٥٧) :

إذا كان علم الاجتماع قد تعثر بعد ابن خلدون ، فإن الله قد قيض له فيلسوفاً فرنسيًّا من رجال القرن التاسع هو أوجيست كونت ، فإليه ينسب المؤرخون الغربيون كل الفضل فى إنشاء علم الاجتماع الحديث ، فلقد أعطى (كونت) لعلم الاجتماع اسمه ، ذلك أنه كرس المزيد من جهده

أدى به هذا المنهج إلى تقرير ضرورة قيام علم جديد هو علم (العمران) الذى نسميه حديثاً (بعلم الإجتماع).

وقد حدد ابن خلدون موضوع العلم بأنه دراسة الاجتماع الإنسانى وظواهره، وقسم دراساته إلى قسمين واضحين : القسم الأول بحوث تتعلق ببنية المجتمع، وهى البحوث التى تتناول دراسة الظواهر المتصلة بالبدو والحضر وأصول المدنيات القديمة، وتوزيع السكان على المساحة، وظواهر الهجرة وتخطيط المدن والقرى. والقسم الثانى : هو دراسة النظم العمرانية، فيدرس الظواهر السياسية والاقتصادية والتربوية واللغوية . . . إلخ .

هذا وقد عرض (ابن خلدون) فى ثنايا دراساته إلى بحث طائفة كبيرة من الظواهر العائلية والأخلاقية والدينية وظواهر أخرى تتعلق بالفولكلور مثل العادات والتقاليد وشئون السحر والشعوذة . وهذه الدراسات تدل على أنه استوعب معظم فروع علم الاجتماع وعالج أهم أبوابه .

بيد أن هذه الدراسات على الرغم من أهميتها وأصالتها لم تنل ما تستحقه من الذيوع والانتشار . فلم يجد (ابن خلدون) بعده تلاميذ أوفياء يحملون رسالته . ولذلك هضم حقه، إلى أن قام بعض المستشرقين بترجمة مقدمته فى القرن التاسع عشر، ومن ثم ارتفع ابن خلدون إلى مصاف علماء الاجتماع، واعتبر بحق من أوائل العلماء الذين ينسب إليهم الفضل فى نشأة علم الاجتماع، ومن هنا يعتبر (ابن خلدون) نهاية

للتعبير عن آمال هذا العلم ولتأكيد دعاويه فاهتم بذلك أكثر من اهتمامه بتحديد موضوع العلم .

فلقد كانت الضرورة التى حدت (بكونت) إلى إنشاء هذا العلم هى رغبته فى إصلاح المجتمع الفرنسي وإنقاذه من مظاهر الفوضى الضاربة فى مختلف نواحيه ، لأنه كان يرى أن الفلسفة ليست غاية فى نفسها ولكنها وسيلة للوصول إلى غايات عملية فى شئون الاجتماع والأخلاق والسياسية والدين . ونادى كونت بفلسفة جديدة هى الفلسفة الوضعية التى ترتكز على بحث الحقائق بحثاً علمياً وضعياً . ورأى ضرورة تطبيق المنهج الوضعى العلمى على دراسة حقائق المجتمع وظواهره لأنها فى نظره خاضعة لقوانين ثابتة ، ووظيفة عالم الاجتماع الوصول إلى هذه القوانين بفضل استخدام المنهج الوضعى .

وقد كان (كونت) يحس بأن علم الاجتماع فى أيامه يقف بالنسبة لمستقبله فى نفس الظروف التى وقفت فيها الكيمياء القديمة من علم الكيمياء الحديث ، وكان يرى أن انفصال علم الاجتماع عن دائرة العلوم الاجتماعية الأخرى لن يكون عملياً ومرغوباً إلا فى المستقبل البعيد . أما بالنسبة لعصره، فقد كان يرى أنه من المستحيل التعجيل بهذا التقسيم الرئيسي ، ولذلك لا يمكن أن توجد عنده قائمة لموضوعات أو فروع علم الاجتماع .

وعلى الرغم من أن أوجيست كونت كان يرفض تحديد فروع علم

الاجتماع بشكل مفصل ، إلا أنه يرى أن علم الاجتماع ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما : الاستاتيكا الاجتماعية Social Statics والديناميكا الاجتماعية Social Dynamics ويمثل هذان المفهومان تقسيماً أساسيًّا لموضوع علم الاجتماع مازال يبدو فى صور ومظاهر عديدة متباينة على امتداد تاريخ هذا العلم وحتى يومنا هذا . وتمثل الوحدات الرئيسة للتحليل الاجتماعى فى القسم الأول النظم الأساسية كالاقتصاد أو الأسرة أو السياسة ، ويفهم علم الاجتماع فى هذه الحالة على أنه دراسة العلاقات المتبادلة بين هذه النظم ، وفى هذا يقول كونت : «إن أجزاء المجتمع لا يمكن أن تفهم منفصلة عن بعضها كما لو كان لكل منها وجود مستقل . وعلينا بدلاً من هذا أن ننظر إليها على اعتبار أنها تربط بينها علاقة متبادلة ، وأنها تكون كياناً كليًّا ، يفرض علينا أن نتناولها فى علاقاتها ببعضها البعض . . .

أما بالنسبة للقسم الثانى (الديناميكا الاجتماعية) ، فيرى أنه إذا كانت الاستاتيكا هى دراسة كيفية تداخل أجزاء المجتمع ، وتفاعلها مع بعضها البعض ، فإن الديناميكا يجب — فى رأيه — أن تركز على مجتمعات كاملة وتتخذها وحدة للتحليل الاجتماعى . والهدف من ذلك أن نوضح كيف تطورت هذه المجتمعات وتغيرت عبر الزمن .

وفى هذا يرى (كونت) أنه بدون إدراك سليم لتطور المجتمع تكون فكرتنا عن الاجتماع البشرى مجافية للصواب . ولا يعارض كونت فى أن يبحث العلماء الاجتماعيون فى تاريخ البشرية بعد ملاحظة سير التطور

الإنسانى ، وقد رأى أن اجتماع البشر قد اجتاز عدة مراحل فى سيره نحو التطور ، وأن هذه المراحل لازمت فى خطواتها مراحل النمو الذهنى والفكرى التى مر بها الإنسان .

ولهذا وضع (كونت) قانونه المشهور باسم (قانون المراحل الثلاث) الذى استخلصه من دراساته وتأملاته لتاريخ البشر ، ويرى أن المجتمعات تسير فى مراحل متلازمة مع مراحل التفكير الإنسانى الذى يبدأ من لاهوتية الحياة البدائية إلى وضعية الحياة الحضارية المعقدة مارًّا بمرحلة وسطى هى المرحلة الفلسفية التى تعد مرحلة انتقالية تهيئ ذهن البشرية ، وتعدها لتقبل الحقائق العلمية وتجعلها أكثر استعداداً لإدراك جدوى الطريقة العلمية فى معالجة أمور المجتمع وظواهره . — ويبدو من استعراضنا لآراء كونت — أنه قد وصل إلى قوانين اجتماعية ، واستكمل بذلك علم الاجتماع كل شرائط العلم المستقل من حيث الموضوع والمنهج والقوانين العلمية .

ولقد حدث فى أواخر أيام (كونت) وبعد وفاته أن ظهرت مدارس اجتماعية كثيرة ترمى إلى دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية دون الاقتناع بفكرة (كونت) . والحدود التى رسمها لعلم الاجتماع ، ومن هؤلاء (هيربرت سبنسر) الذى درس الظواهر داخل نطاق علم الحياة . ويهمنا أن نشير إلى آرائه باختصار :

ثانياً : هربرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) :

يمثل مؤلفه (أسس علم الاجتماع) أول دراسة منهجية شاملة كرسها صراحة لاستعراض موضوعات التحليل الاجتماعى ، كما عرض أيضاً نظريته عن التطور الاجتماعى . التى يرى فيها سبنسر أن التطور الاجتماعى للإنسان استمرار للتطور الذى يسميه (ما فوق العضوى) للحيوان ، وهذا الأخيرليس إلا استمراراً لعملية التطور العضوى . وكما أن التطور العضوى يتوقف على حدوث تغيرات جوهرية فى المادة الحية ، فكذلك التطور الاجتماعى يتوقف على حدوث تغيرات جوهرية فى أشكال التجمع الإنسانى . وليست عملية التطور فى جوهرها إلا تنوعاً متلاحقاً بحيث يتفرع عن نوع واحد من الكائنات عدد من النماذج المختلفة ، ومثل هذا التنوع الذى يحدث فى أشكال الحياة الاجتماعية وهو المظهر الدائم للحياة الاجتماعية .

ويرى سبنسر أن المظهر **الأساسى** للتطور بكلا نوعيه العضوى والاجتماعى ينحصر فى (التقدم نحو كمال التنظيم)، ويدخل تحت معنى التنظيم فكرتان : فكرة البناء Structure (أو تركيب الأعضاء) وفكرة الوظيفة Function والوظيفة التى تؤديها هذه الأعضاء) .

وبناء على آراء سبنسر فى التطور الاجتماعى رأى أن على علم الاجتماع أن يصف كيفية ظهور الأجيال المتتابعة من الوحدات المدروسة ونموها

وإعدادها للتعاون ، ولذلك يأتى موضوع تطور الأسرة فى المقام الأول ، ثم يتعين على علم الاجتماع بعد ذلك أن يصف ويفسر نشأة وتطور التنظيم السياسى ، كما يتعين عليه أن يصف تطور الأبنية الكنسية ووظائفها ، كما يجب أن يدرس المراحل التى مر بها القطاع الصناعى فى المجتمع .

ومما يذكر فى هذا الصدد لسبنسر أنه اعتبر المجتمع ككل وحدة للتحليل بالنسبة لرجل الاجتماع ، فكان يؤكد أنه على الرغم من أن أجزاء المجتمع تمثل وحدات منفصلة متميزة ، إلا أنها ليست موجودة عشوائيًّا ، إذ تربط هذه الأجزاء (علاقة دائمة) إلى حد ما . ومثل هذه الحقيقة تجعل المجتمع – بوصفه هذا – كياناً كليًّا ، له مغزى يمثل موضوعات للبحث العلمى . وعلى هذا الأساس كان سبنسر يرى أن على علم الاجتماع أن يقارن بين المجتمعات على اختلاف أنواعها وعلى اختلاف مراحل تطورها . وأكد أنه يتعين لكى نلم بأسس علم الاجتماع أن نتناول ظواهر البناء والوظيفة كما تبدو فى المجتمعات بصفة عامة .

ثالثاً : إميل دوركايم (١٨٥٨ – ١٩١٧) :

لا يكاد يذكر علم الاجتماع بالمعنى الذى نعرفه اليوم دون أن يذكر معه اسم دوركايم . فقد فتح الطريق أمام مدرسة جديدة كان لها أكبر الأثر فى الاتجاه الفلسفى فى أواخر القرن الماضى (التاسع عشر) وأوائل القرن العشرين ، وتعرف هذه المدرسة باسم (المدرسة السوسيولوجية)، وليس

معنى ذلك أن علم الاجتماع لم يوجد قبل دوركايم كما أشرنا . فقد قطع (كونت) شوطا بعيداً فى تأسيسه كما نوهنا من قبل ، ولكن فكرة استقلال هذا العلم الناشىء عن العلوم الأخرى لم تكن قد تحددت بعد ، فجاء دوركايم ووضع الأسس التى يقوم عليها العلم الجديد بحيث أصبح علم الاجتماع علما مستقلا يبحث فى الظواهر الاجتماعية بطريقته الخاصة ، وقد أثبت دوركايم تميز الظاهرة الاجتماعية عن كل من الظواهر البيولوجية والنفسية ، ورأى أن علم الاجتماع يستطيع أن يتكون دون أن تكون له تبعية لعلم الحياة أو علم النفس . ثم كرس جهوده بعد ذلك لدراسة الظواهر الاجتماعية بطريقة تكفل الاحتفاظ بجوهرها وطابعها الخاص . وكان الشرط لهذه الدراسة هو الفصل بين الناحية النظرية والناحية التطبيقية . فعالم الاجتماع يجب أن يوجه نشاطه قبل كل شىء إلى المعرفة الصرفة ، ولكى تكون لدراسته القيمة العلمية يجب أن يتجرد حين ينصرف إلى البحث من كل فكرة سابقة ، وأن ينزع عن نفسه كل تأثير فلسفى ، بعبارة أخرى ، إن علم الاجتماع إذا أراد أن يكون علماً وصفياً يجب أن يفترض فى البداية أنه يجهل كل شىء فيشاهد الظواهر ويدون الملاحظات ثم يستخرج منها القوانين .

وبذلك أراد دوركايم أن يكون علم الاجتماع مجرداً من تأثير كل فلسفة ، ولكن نظريته تكشف عن فلسفته فى محاولته تفسير أصل الإنسان وطبيعته ونشأة دينه بالرجوع إلى المجتمع وتأثيره . ومن هنا سميت مدرسته

(بالمدرسة السوسيولوجية) . ومحور مذهبه هو أن الإنسان مخلوق مزيج من صفاته الفردية والصفات التى أوجدها فيه المجتمع . وكل ما يميزه عن الحيوانات الأخرى ويكسبه صفة الإنسانية إنما هو راجع إلى تأثير المجتمع . ذلك أن الحياة الاجتماعية هى التى تشكل الفرد وتحوله نحو الحياة الإنسانية . ووجود الإنسان فى المجتمع هو الذى أكسبه الذكاء وكون ضميره الأخلاقى ، كما أن المجتمع هو أصل العقيدة الدينية والمثل العليا ، وفى هذا يقول (دوركايم) : « ليس الإنسان فى تكوينه العام إلا ثمرة للمجتمع . فمنه استمد كل صفاته العليا ، وكل ما يكسب نشاطه طابع المثالية » .

هذا وقد أكد دوركايم – شأنه شأن كونت وسبنسر ، على أهمية تحليل العلاقات القائمة بين النظم وبعضها من ناحية ، وبين البيئة الموجودة فيها من ناحية أخرى ، ويؤكد دوركايم أن من أبرز إسهامات علم الاجتماع الوعى بأن هناك علاقة وثيقة بين جميع الظواهر الاجتماعية المتباينة أشد التباين ، وأنها توجد فى حالة من الاعتماد المتبادل الكامل . وكان يرى أن كل ظاهرة اجتماعية لابد وأن ترتبط ببيئة اجتماعية معينة ، وبنمط محدد من أنماط المجتمعات ، وكان يرى أن عدم مراعاة ذلك يعنى ترك الظواهر الاجتماعية ، كظواهر الدين والقانون ، والاقتصاد معلقة فى فراغ .

ولم يكن دوركايم أقل حرصاً من سبنسر على اعتبار أن المجتمعات وحدات

هامة للتحليل الاجتماعى ؛ فكان يصف علم الاجتماع بأنه (علم دراسة المجتمعات) . كما أشار دوركايم كثيراً إلى ما كان يطلق عليه (الفروع الخاصة) لعلم الاجتماع إذ كتب يقول : (الواقع أن علم الاجتماع شأنه شأن كثير من العلوم الاجتماعية له من الفروع بقدر التنويعات الموجودة فى الظواهر الاجتماعية) .

ومن خلال هذه الآراء الثاقبة خطا علم الاجتماع على يد دوركايم خطوات واسعة نحو التقدم بفضل جهوده العلمية التى بذلها ، الأمر الذى جعله يحتل مكاناً مرموقاً فى علم الاجتماع بحيث لا يطرق باب لهذا العلم أو فروعه إلا ونجد آراء دوركايم واضحة بكل ما تحمله من عمق وتحليل .

رابعاً : ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) :

كرَّس هذا العالم الألمانى الجانب الأكبر من كتاباته فى علم الاجتماع لشرح تفسير المنهج الخاص الذى نادى به (منهج الفهم) . وقد نظر إلى علم الاجتماع نظرة أكثر واقعية وأقوى تأثراً بالتاريخ ، وكان شغله الشاغل أن يحدد لعلم الاجتماع مجالاً متميزاً ، ورأى أن هذا العلم هو الذى يحاول الوصول إلى فهم تفسيرى للفعل الاجتماعى ومن هذا التعريف يتضح أن فيبر كان يعتبر العلاقة الاجتماعية هى الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع . وعلى أية حال يمكن القول إن الموضوعات الرئيسية عند فيبر كانت تدور حول الكشف عن أثر الأفكار الدينية على الأنشطة الاقتصادية ، وتحليل

العلاقة بين التدرج الاجتماعى والأفكار الدينية ، وتحديد وتفسير السمات المميزة للحضارة الغربية .

ويتضح من ذلك أن الموضوع الأول يمثل جانباً آخر من مفهوم علم الاجتماع باعتباره ينفرد بدراسة العلاقات المتبادلة بين أجزاء المجتمع ، أما الموضوع الثالث فيعتبر إشارة إلى علم الاجتماع المقارن الذى يتخذ من المجتمعات وحدة للتحليل والذى يبحث فى العوامل التى تفسر أوجه الشبه والاختلاف بين المجتمعات على اختلاف الأماكن والعصور التى توجد فيها .

ويمكن القول – بعد هذا العرض التاريخى الموجز لآراء هؤلاء العلماء – إن المرحلة التمهيدية لعلم الاجتماع قد بدأت مع ظهور وأعمال كونت وصدور الكتابات الأولى لهربرت سبنسر ، أما الفترة التى تشكل فيها علم الاجتماع كعلم مستقل فتشغل النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ونستطيع أن نتبين من هذا العرض كذلك . الملامح الأساسية التى اتصف بها علم الاجتماع فى مرحلته التمهيدية وفى فترة تشكيله كعلم مستقل وهى :

أولاً : أن علم الاجتماع كان ذا طابع موسوعى ، إذ كان يهتم بالحياة الاجتماعية للإنسان فى مجموعها ، وبالتاريخ بأكمله .

ثانياً : أن علم الاجتماع كان ذا طابع تطورى وذلك تحت تأثير فلسفة التاريخ مدعمة بواسطة نظرية التطور الحيوى ، فقد كان يسعى إلى تحديد

المراحل الأساسية للتطور الاجتماعى ، وكان الناس يعتبرونه علما وضعياً له نفس طابع العلوم الطبيعية ، فقد كانت العلوم الاجتماعية تفهم بصفة عامة إبان القرن الثامن عشر على نموذج الفيزياء ، أما علم الاجتماع فكان يفهم فى القرن التاسع عشر على أنموذج علم الحياة ويبدو ذلك واضحاً فى الاهتمام الكبير بموضوع التطور الاجتماعى .

ثالثاً : أن علم الاجتماع قد اهتم بالطابع العلمى ، وأوضح ما يكون ذلك فى محاولات صياغة قوانين عامة للتطور الاجتماعى فى كل من علمى الاجتماع والأنثروبولوجيا . وقد كان هذا الاهتمام بذلك الطابع نابعاً من انتشار الحركة العلمية التى أخذت تزدهر وتقوى فى كل البلاد الأوربية . ومنذ قيام الحرب العالمية الثانية انتقل مركز الصدارة فى هذا العلم إلى أمريكا ، وقد كان لضخامة الإمكانيات الأمريكية ومبلغ ما رصدته من مكافآت ، الفضل الأكبر فى زيادة الإقبال على دراسة وخدمة الميدان الاجتماعى ، وفى استقبال طوائف من المشتغلين بمسائل هذا العلم .

موضوع علم الاجتماع

يتفق المختصون على أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة المجتمع فى ظواهره ونظمه والعلاقات بين أفراده دراسة علمية وصفية تحليلية ، الغرض منها الوصول إلى الوظيفة الاجتماعية التى تؤديها هذه الظواهر والنظم والقوانين التى تحكمها . وبناء على هذا يمكن القول بأن علم الاجتماع ينقسم إلى قسمين ، الأول يدرس بنية المجتمع ، أى دراسة أشكال المجتمع من حيث مظهرها الخارجى ، والثانى دراسة الوظائف الاجتماعية ، أى دراسة المظاهر المختلفة للحياة الاجتماعية وهى ما يطلق عليها (الظواهر الاجتماعية) ، ونذكر منها ما يلى :

أولاً : النظم والتشريعات القانونية التى تتأثر باتجاهات العرف والتقاليد ، ولذلك فإن هذه النظم القانونية ذات صفة اجتماعية واضحة ، ويقوم بدراستها من ناحية اتصالها بالحياة الاجتماعية (علم الاجتماع القانونى) . كذلك فإن القواعد الأخلاقية والعادات من الظواهر الاجتماعية التى تدخل فى موضوع علم الاجتماع الأخلاقى Moral Sociology

ثانياً : يعد الدين ظاهرة اجتماعية لأنه يوجد بين أفراد مجتمع معين ، كما أنه يؤثر على حياة الأفراد وعلى نظمهم الاجتماعية ، ولذا فإن دراسة

النظم الدينية والمعتقدات والطقوس والشعائر هي موضوع فرع هام ، هو علم الاجتماع الديني Sociology of Religion

ثالثاً : يعد النظام الاقتصادى المتصل بالثروة كالزراعة والصناعة وتقسيم العمل ، أو بتوزيع الثروة ، ونظام الطبقات ، ومستوى المعيشة . كل هذه الموضوعات تعد نظاماً اجتماعياً وتدخل فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى Economical Sociology

رابعاً : وأخيراً فإن المظاهر الفنية للمجتمع أو الظواهر الجمالية وما يندرج تحتها من شعر ونحت وتصوير ، يختص بدراستها (علم الاجتماع الجمالى) على أساس أن مظاهر الإنتاج الفنى بوجه عام تتأثر فى بيئة معينة بالحياة الاجتماعية والسياسية السائدة ، ودراسة مثل هذه المؤثرات على الناحية الفنية تشكل موضوع الدراسة لهذا الفرع من علم الاجتماع .

وقد يقال إن هذه المسائل أو أكثرها قد درستها علوم تكونت قبل علم الاجتماع وعلى الأخص المسائل الاقتصادية . إلا أنه يمكن القول إن علماء الإقتصاد يدرسون المسائل الاقتصادية على أنها مستقلة بذاتها . أما علماء الاجتماع فإنهم يدرسون النشاط الاقتصادى على أنه جزء من أجزاء النشاط الاجتماعى العام ، فهو يتأثر بالمظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية ويؤثر فيها . وهنا يبدو الإسهام الذى يقدمه علم الاجتماع فى ميدان علم الاقتصاد وغيره من العلوم المستقرة كعلم السياسة والقانون ، إذ أنه يظهر

الصلة بين النظم الاجتماعية موضوع الدراسة وبين البناء الاجتماعى ككل .

ومن هنا تظهر ضرورة التخصص لعلماء الاجتماع ، وضرورة قيام تعاون بينهم وبين العلماء الاجتماعيين الآخرين ، ومعنى هذا التعاون أن عالم الاجتماع ينبغى أن يتمتع بقسط من الكفاءة فى أخذ العلوم الاجتماعية الخاصة ، وأن يتوفر لدى المتخصصين قسط من المعرفة فى علم الاجتماع العام .

مناهج البحث فى علم الاجتماع

عندما تكون علم الاجتماع لم يهتم فقط بتحديد مجال بحثه وبتميز الظواهر الاجتماعية عن الظواهر الأخرى ، ولكنه اهتم أيضاً بتحديد المناهج والطرق العلمية التى يستخدمها فى دراسة المسائل الاجتماعية المختلفة .

(ا) تعريف البحث الاجتماعى Definition of Social Research

يمكن تعريف البحث الاجتماعى بأنه : (إجراء يتم بالتعاون المتبادل بقصد الكشف عن ماهية ظاهرة أو مشكلة اجتماعية معينة بطريقة علمية تؤدى إلى الإفادة من نتائج البحث فى برامج التخطيط الاجتماعى) .

أما **مناهج البحث الاجتماعى** فهى الطرق الفعلية التى يستعين بها الباحثون فى حل مشكلات بحوثهم ، وهذه الطرق تختلف باختلاف مشكلة البحث ، وباختلاف الأهداف العامة والنوعية التى يستهدف البحث تحقيقها . ومنهج البحث Research Method هو النتيجة التى يخلص إليها الباحث بعد طرح تساؤل مؤداه : كيف يمكن حل مشكلة البحث ، ونحن نصف الخطة التى يرسمها الباحث لحل هذه المشكلة بأنها

منهجه فى البحث . والمنهج على هذا النحو يختلف عن أداة البحث Research Tool ، فالأداة هى الوسيلة التى يلجأ الباحث إلى استخدامها للحصول على المعلومات والبيانات التى يتطلبها موضوع الدراسة ؛ فقد يجد الباحث أن عليه أن يجرى مقابلات مع المبحوثين ، أو أن يلاحظ الأنشطة وضروب التفاعل الاجتماعى ، ثم يسجل ملاحظاته ويقوم بتحليلها ، وقد يجد أن من الأفضل أن يحدد شكل المقابلة بقائمة من الأسئلة يوجهها بنفسه ، أو يرسلها عن طريق البريد ، كل هذه الأساليب تشير إلى أدوات البحث ، وهى كلها تمكن الباحث من الإجابة على التساؤل الذى مؤداه : بماذا سوف يحل مشكلة بحثه ؟

(ب) مقومات البحث الاجتماعي :

على الرغم من أن البحوث الاجتماعية ترجع إلى زمن متأخر ، إلا أن المادة العلمية الاجتماعية التى توصل إليها كثير من الرواد الأوائل كان لها الفضل فى التمهيد لقيام البحوث الاجتماعية الحالية . وقد كانت هناك ريادات أخرى فى ميدان الدراسات الاجتماعية ، وكان لتقدم المعرفة التى تتناول الإنسان فى علاقاته الاجتماعية – بالإضافة إلى النزعات الإصلاحية المختلفة ، نتيجة استيقاظ الوعى الاجتماعى – أكبر الأثر فى تهيئة الجو لقيام مثل هذه البحوث الاجتماعية الميدانية ، وخاصة فى أوربا وأمريكا اللتين ساعدت الإمكانيات الضخمة بهما إلى جانب الحاجة

الملحة لتلمس الحلول الواقعية لمشكلات المجتمع الأمريكى المتعددة ، ساعد هذا على زيادة الاهتمام بالبحوث الميدانية التى تناولت كثيراً من هذه المشكلات مثل : مشكلات الأسرة، والأحداث المشردين ، وذوى العاهات ، والمسنين ، والتفكك الاجتماعى خاصة فى البيئات الحضرية ، وانخفاض مستوى الدخل . . إلخ .

وبذلك تطورت البحوث الاجتماعية وازدهرت واكتسبت كثيراً من المقومات التى نوردها فيما يلى :

(ا) أن البحث الاجتماعى الميدانى يتصل بمشكلات اجتماعية واضحة تهتم بالمجتمع .

(ب) أن الموضوعات التى يتناولها البحث الاجتماعى ذات طابع اجتماعى باثولوجى .

(حـ) أن البحث الاجتماعى يتناول عادة المسائل الاجتماعية التى توجد فى بيئة جغرافية محددة تمكن من القيام بالدراسة .

(د) أن نتائج هذه البحوث تعد ذات جدوى مما يجعلها وثيقة الاتصال بحركة النهوض الاجتماعية وبرامج التخطيط الاجتماعى .

(هـ) أنها بحوث تعالج موضوعات قابلة للقياس والمقارنة بغيرها من الموضوعات الاجتماعية .

طرق البحث الاجتماعي

يمكن القول بأن هذه الطرق تمثل منحى معيناً يسير بمقتضاه الباحث فى دراسته للظواهر الاجتماعية ، ومنها على سبيل المثال : الطريقة التاريخية ، التجريب الاجتماعى ، الطريقة الإحصائية والمسح الاجتماعى ، ونشير إلى كل من هذه الطرق بإيجاز شديد :

١ – الطريقة التاريخية :

يمكن القول بأن التاريخ هو حقل التجارب الذى تتخذ فيه ظواهر المجتمع أوضاعها المختلفة ، وهو بالنسبة لعالم الاجتماع أشبه بالمجهر بالنسبة لعالم الطبيعة ، فعن طريق التاريخ يستطيع رجل الاجتماع أن يحلل الظاهرة ويقف على عناصرها وأنماطها ويكشف عن وظائفها . ومن ناحية أخرى يمكن التاريخ من دراسة تطور النظم وعقد المقارنات واستنتاج أوجه التشابه والتباين بين المجتمعات والكشف عن القوى المؤثرة فى التغير والتطور والتقدم الاجتماعى . وقد كان من نتائج اهتمام المؤرخين والعلماء بالمنهج التاريخى أن توطدت أركانه ودعائمه كطريقة من طرق البحوث لها قواعدها وأصولها .

ويعتمد الباحث فى هذا المنهج على مصادر متعددة من أهمها ما يلى :

- الوثائق والسجلات التاريخية التى لا يتطرق الشك إلى بياناتها .
- المراجع المعنية بتاريخ الثقافة وتطورها .
- الأشخاص الذين عاصروا أحداث الماضى ولاحظوها كشهود عيان .

٢ - التجريب الاجتماعى :

يعتبر المنهج التجريبي وسيلة فعالة فى كشف النقاب عن كثير من الحقائق الاجتماعية . وقد عارض كثيرون فى استخدام هذا المنهج باعتبار أن الظواهر الاجتماعية لا تخضع بطبيعتها للتجربة ، إلا أن علماء الاجتماع لم يحرموا علم الاجتماع من الانتفاع مما يفهمه العلماء التجريبيون من استعمال التجارب المعملية . ولذلك يلجأ الباحثون فى الميدان الاجتماعى إلى القيام بتجارب محلية محدودة النطاق تختار لها (عينات) تتمثل فى قرى صغيرة أو أحياء من مدينة ، فإذا نجحت هذه التجارب المحدودة طبقت على نطاق واسع فى الإصلاح الاجتماعى .

٣ - الطريقة الإحصائية :

يعتمد المشتغلون بدراسة الظواهر الاجتماعية ومشكلاتها على الإحصاء ، الذى يستطيع الباحث بفضله أن يحكم على الظواهر

والمشروعات حكماً موضوعيًّا ، كما أنه يعبر تعبيراً صادقاً عن العلاقات القائمة بين الظواهر المدروسة ، وهذا يمكن الباحث من علاجها دفعة واحدة ، كما يستطيع المسئولون بفضل الإحصاء – وضع تقديرات تمويل المشروعات وتحديد مصادر التمويل وتقويم المشروعات عند تنفيذها . هذا وينطوى المنهج الإحصائى على عمليات كثيرة أهمها : جمع البيانات ، نقدها ، تبويبها ، وأخيراً تحليلها وتفسيرها ووضع تقرير عن النتائج المستخلصة من البحث الإحصائى .

٤ – المسح الاجتماعى : Social Survey

المسح هو محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معين ، أو عينة منه ، وذلك عن طريق استخدام استمارات البحث ، أو المقابلات ، وإذن فالوظيفة الأساسية للمسح هى توفير المعلومات عن موقف أو جماعة أو مجتمع ، هذا وتنقسم المسوح الاجتماعية إلى نوعين هما : مسوح شاملة Total Surveys ومسوح بالعينة Sample Surveys . أما الأولى فيدرس فيها كل أعضاء جماعة معينة أو مجتمع ، كأن تقوم بدراسة شاملة لسكان قرية من القرى أو حى من الأحياء بهدف تصوير أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية . وقد لا نجد ضرورة لأن يشمل المسح جميع هؤلاء السكان ، وفى هذه الحالة نختار عينه منهم بحيث تمثل كل السكان فى الخصائص المختلفة ، كالسن والمستوى الاقتصادى ، ونجرى

عليها الدراسة . وغالباً ما يحقق هذا البحث بالعينة أغراض الباحث فى الحصول على وصف ثابت ودقيق لسلوك الجمهور الذى يدرسه ، خاصة إذا تم اختيار العينة على أساس سليم . والفائدة التى يحققها هذا النوع الأخير تتمثل فى اقتصاد الجهد والتكاليف .

أدوات جمع البيانات

يعتبر الحصول على البيانات والمعلومات التى سوف تعتمد عليها الدراسة من أهم خطوات البحث ، ويرجع ذلك إلى أن قيمة البحث الاجتماعى ومدى دقة نتائجه ، يرتبطان بمدى قدرة الباحث على الحصول على المعلومات اللازمة للدراسة التى ترتبط بالأهداف العامة للبحث من جهة ، والتى يجب أن تكون على درجة عالية من الثبات والصدق من جهة أخرى .

هذا ويتوقف نجاح البحث فى تحقيق أهدافه على الاختيار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة للحصول على البيانات ، والجهد الذى يبذله الباحث فى تمحيص هذه الأدوات ، وتنقيحها وجعلها على أعلى مستوى من الكفاءة . ومن الوسائل المختلفة للحصول على البيانات :

(١) الملاحظة Observation (٢) المقابلة Interview

(٣) استمارات البحث Questionnaires .

الملاحظة : تخدم الملاحظة العلمية الكثير من أهداف البحوث ، فيمكن استخدامها مثلا فى استكشاف بعض الظواهر ، أو للاستبصار بسلوك معين ، كما أنها تلقى الضوء على البيانات الكمية . هذا ، وهناك

عدة تساؤلات هامة ينبغي على الباحث أن يجيب عليها فى استخدامه هذه الأداة وهى : ما هو الغرض من الملاحظة ؟ وما الذى يجب ملاحظته ؟ وكيف تسجل الملاحظات ؟ وما هى الإجراءات التى يجب اتخاذها للتأكد من دقة الملاحظة ؟ .

وهناك تصنيفات مختلفة للملاحظات وفقاً لدرجة الضبط التى تفرض على القائم بالملاحظة ، يمكن أن نذكر منها اثنين وهما :

١ – الملاحظة بالمشاركة . Participant Observation

٢ – الملاحظة المنظمة Systematic Observation ، وتتلخص الأولى فى أن يعيش القائم بالملاحظة مع الأشخاص المطلوب ملاحظتهم لفترة زمنية طويلة نسبيًّا ، قد تمتد إلى عام ، وذلك للتعمق فى فهم خصائصهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية . وقد استخدمت فى الدراسات الأنثروبولوجية لدراسة مجتمعات وثقافات وأحياء من المدن ، ومصانع وجماعات ذات أنواع مختلفة . أما (الثانية) فتستخدم لدراسة جوانب معينة بالذات من الموقف الاجتماعى ، وغالباً ما تستخدم لأغراض الوصف والتشخيص ، وأحياناً للتأكد من صحة الفروض .

* **المقابلة** Interview .

هى حوار لفظى وجهاً لوجه بين باحث قائم بالمقابلة وبين شخص

آخر أو مجموعة أشخاص آخرين ، وعن طريق ذلك يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات التى تعبر عن الآراء أو الاتجاهات ، أو المشاعر أو الدوافع أو السلوك فى الماضى أو الحاضر . هذا وتتكون المقابلة من **ثلاثة عناصر** متميزة هى : **القائم بالمقابلة** ، **والمبحوث** ، **وموقف المقابلة** وهناك ارتباط وثيق بين هذه العناصر الثلاثة على نحو يؤثر فى النتائج العامة للمقابلة . ويتوقف **نجاح المقابلة** على مهارة القائم بها ، ومدى فهمه لدوافع السلوك ، ومبلغ وعيه وإدراكه لمختلف العوامل فى الموقف المحيط به ، التى يمكن أن تدفع المبحوث إلى الوقوف موقفاً سلبيًّا من الباحث ، أو إلى إعطاء بيانات محرفة لا تتسم بالصدق والثبات . كما تنقسم المقابلة إلى ثلاثة أنواع وهى :

(١) **المقابلة الحرة** وهى تتميز بالمرونة المطلقة ، إذ يترك للمبحوث فيها قدر كبير من التحرر للإفصاح عن آرائه ومشاعره ورغباته ، ولذا تستخدم فى التعرف على الدوافع والاتجاهات .

(٢) **المقابلة المقننة** وهى التى يحدد فيها شكل ومضمون المقابلة قبل القيام بها ، فتوضع قائمة من الأسئلة يلتزم بها كل الباحثين ، وتوجه الأسئلة بنفس الكلمات وبنفس الترتيب لجميع الأفراد المبحوثين .

(٣) (**المقابلة المتركزة حول موضوع**) وفيها يركز الباحث موضوعه حول خبرة معينة صادفها الفرد ونتائج هذه الخبرة ، وينبغى عليه أ

يتعمق كثيراً بقصد معرفة اندماج المبحوث واهتمامه بالخبرة موضوع المقابلة ، ولذا فإنه يلجأ إلى المرونة وعدم التوجيه .

استمارات البحث : Questionnaires .

هى نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع ، أو مشكلة ، أو موقف ، ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد ، أما فى الحالة الأولى فإن الباحث يقوم بمقابلة كل فرد من أفراد البحث ، ويوجه إليه الأسئلة بحسب ترتيبها فى استمارة البحث ثم يقوم بتسجيل الإجابات فى المكان المخصص لكل منها . وفى الحالة الثانية يتم جمع البيانات عن طريق إرسال الاستمارات إلى المبحوثين بالبريد أو توزع عليهم باليد ، ويرفق معها نشرة صغيرة مبيناً بها الغرض من البحث ، واسم الهيئة المشرفة عليه ، وأهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع مع رجاء التعاون فى استيفاء البيانات المطلوبة ثم إعادة الاستمارة .

هذا ويحتاج تصميم استمارة البحث إلى عناية فائقة ، إذ يعتمد عليه مدى صحة النتائج ودقتها ، ويتطلب ذلك دراية واسعة وإلماماً تامًّا بأوضاع جمهور البحث ، ولهذا فإن هناك بعض القواعد التى يجب مراعاتها عند بناء الاستمارة ، منها ما يتصل بشكلها وتنسيقها ، ومنها ما يتعلق بصياغة الأسئلة وأنواعها ، والبيانات المطلوبة . . . إلخ .

القواعد الأساسية لعملية البحث الاجتماعى

ينبغى فى ختامنا لهذا الجزء الخاص بدراسة مناهج البحث الاجتماعى ، بعد أن عرضنا لمفهومه ومقوماته ، وطرقه الأساسية ، ينبغى أن نشير إلى بعض القواعد التى يجب على كل باحث اجتماعى أن يعيها ويتزود بها حتى لا يتعثر فى دراسته ؛ فينبغى أن يقبل **الباحث على بحثه دون أن يتقيد بفكرة سابقة** بحيث لا تؤثر آراؤه الشخصية فى توجيه البحث وجهة خاصة ، بحيث يقوم على بحثه وهو يتوقع اكتشاف حقائق جديدة قد تثير دهشته ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تحتم الدراسة العلمية أن **يحدد الباحث الموضوع الذى يدرسه** . **فإذا كان يدرس** مثلا أحوال الطبقات الفقيرة ، عليه أن يحدد حدود هذه الطبقات وأين تنتهى ، وكذلك ثقافتها ، والفئات التى تضمها . . . وإذا أغفل هذا التحديد فإن الأمر يختلط عليه وقد يدخل فى موضوع الدراسة فئات لا تمت إليه بصلة ، فيصل بذلك إلى نتائج خاطئة .

كذلك ينبغى ألا **يقتصر فى الدراسة على منهج واحد** ، **بل لابد أن يستخدم فى دراساته من الطرق ما يراه محققاً لأغراضه** ، ذلك لأن الظواهر الاجتماعية تختلف من حيث خضوعها لمناهج البحث ، فبعضها

يمكن دراسته تاريخيًّا والبعض الآخر قد يحتاج إلى دراسة ميدانية إلى جانب الدراسة النظرية ، ومثل هذه الطرق قد أشرنا إليها سالفاً . وهذه هى بعض القواعد التى ينبغى أن يتبعها كل باحث يضع قدمه على طريق البحث الاجتماعى ، فهى بمثابة المشعل الذى ينير له هذا الطريق .

مجالات الدراسة فى علم الاجتماع

التغير الاجتماعى Social Change .

يمكن القول بأن التغير الاجتماعى يشكل محوراً أساسيًّا فى دراسات علم الاجتماع ، باعتبار أنه يعد صفة أساسية من صفات المجتمع ، وأنه لا يخضع لإرادة معينة، بل إنه نتيجة لتيارات اجتماعية وعوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يؤثر بعضها فى بعض .

هذا ويعرف التغير الاجتماعى بأنه كل تحول يحدث فى النظم والأجهزة الاجتماعية ، سواء كان ذلك فى البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة . ولما كانت النظم فى المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائيًّا ووظيفيًّا ، فإن أى تغير يحدث فى ظاهرة لابد وأن يؤدى إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التى تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة . ومع ذلك فإن التغير الاجتماعى ليس إلا جزءاً من عملية أكبر وأوسع من عمليات التطور فى المجتمع ، وهى تلك التى يطلق عليها اسم « التغير الثقافى » Cultural Change الذى يشمل كل تطور أو تحول فى عنصر من عناصر الثقافة سواء كان ذلك فى الفن أو العلم أو فى الفلسفة أو فى الأدب ، كما يشمل فوق كل ذلك كل التغيرات التى تحدث فى أشكال

وقواعد النظام الاجتماعى .

وإذا كانت ظاهرة (التغير الاجتماعى) تشكل موضوعاً أساسيًّا لعلم الاجتماع ، فإنه يهمنا أن نعرف الحقائق التى وصل إليها علماء الاجتماع من دراستهم لهذه الظاهرة التى تعد أوضح ما تكون فى مظاهر الحياة الاجتماعية. وفى هذا الصدد نشير إلى أن علماء اجتماع القرن التاسع عشر قد اهتموا بدراسة التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الواسعة النطاق التى طرأت على المجتمع الأوربى ككل . يضاف إلى ذلك أن علماء اجتماع القرن العشرين يميلون إلى دراسة مجتمعات وثقافات بعينها ، مستخدمين مناهج بحث وأساليب قياسية تمكنهم من التعرف بدقة على أسباب التغير الاجتماعى ومظاهره ونتائجه ، وتمثل الدول النامية فرصة رائعة لاختبار نظريات التغير الاجتماعى .

ويمكن القول – بالإضافة إلى ذلك – إن دراسات التغير الاجتماعى قد حققت خطوات مشجعة ، فلم يعد التغير ظاهرة مرضية تصيب المجتمعات ، وإنما أصبح ظرفاً ضروريًّا يتعين على المجتمع مواجهته إذا ما أراد الاستمرار والبقاء ، وهناك قدر من الاتفاق بين علماء الاجتماع حول حقائق أساسية ، منها أن التغير الثقافى والاجتماعى ظاهرة مقررة دائمة الحدوث ، وأن تأثيراته أصبحت واسعة النطاق بفضل التطورات التى طرأت على وسائل الاتصال الجماهيرى .

هذا ، وهناك أسئلة عديدة – فى مجال دراسة التغير الاجتماعى –

تشغل عقول الكثيرين ونطرح منها : ما هو الاتجاه الذى يسير فيه التغير الاجتماعى ؟ هل يتجه إلى هدف معين أو إلى كارثة أو فناء ؟ وما هى الأشكال التى يتشكل بها التغير ؟ وهل هو فى عصرنا الحاضر أسرع مما كان فى الماضى ، وهل سيكون فى المستقبل أكثر سرعة مما هو عليه الآن ؟ وما هو مصدر التغير الاجتماعى ؟ هل مصدره استعارة الشعوب بعضها من بعض ، واقتباس بعضها من بعض النظم والعادات وطرق العمل ، أم أنه يعتمد على القوة المبدعة فى العقل الإنسانى ؟ وما هى عوامل أو أسباب التغير الاجتماعى ؟ وأخيراً ما الذى يجب عمله لضبط عملية التغير الاجتماعى والتحكم فيها ؟ وهل فى استطاعتنا أن ننظم هذه العملية ونوجهها فى الاتجاه الذى يحقق رغباتنا ؟ .

ولاشك أن هذه الأسئلة التى يثيرها موضوع التغير الاجتماعى تبدو محيرة ، ليس فقط لصعوبة الإجابة عليها ، بل لما لها من صلة وثيقة بمصير الإنسانية ، فمادام الإنسان مخلوقاً اجتماعيًّا ، فإن التغير الاجتماعى معناه التغير الإنسانى ، وكل تغير فى المجتمع ينعكس أثره على الإنسان بالضرورة . ويمكن أن تتضح الإجابة على تلك الأسئلة التى يثيرها موضوع التغير الاجتماعى ، إذا ما عرضنا للموضوعات التالية ومنها : أنواع التغير الاجتماعى ، وعوامله ، وعوائقه .

ونتناول فيما يلي أنواع التغير الاجتماعي :

قد يكون التغير سيراً طبيعيًّا تلقائيًّا مستمرًّا وذلك مثل نمو الوحدة الاجتماعية من الأسرة إلى العشيرة فالقبيلة ثم القرية إلى المدينة فالدولة ، مثل تطور الحياة الاقتصادية من الإنتاج البدائي المغلق إلى الإنتاج الإقطاعي فالنظام الرأسمالي ثم الاشتراكي ، ومثل تطور الحياة السياسية من النظم الأوتوقراطية والدكتاتورية القديمة إلى النظم الديمقراطية الحديثة .

كذلك قد يكون التغير تقدماً ارتقائيًّا مقصوداً نحو تحقيق أغراض قائمة على البحث والدراسة ، وذلك مثل التقدم في ميدان العلوم وأعمال الكشف العلمي والمخترعات والابتكارات وما إليها ، فقديماً نشأت العلوم في أحضان الدين ثم سيطرت عليها الفلسفة ، وأخيراً استقلت العلوم وأخذت في الارتقاء ، ومثل تطور وسائل المواصلات ، وتقدم الأجهزة اللاسلكية . وقد يكون التغير عملية انتكاسية رجعية ، وهذا ما يحدث عادة على أثر الانقلابات أو الثورات الرجعية ، وفي أوقات الحروب والأزمات ومظاهر الانحلال الاجتماعي والاضطرابات الداخلية .

وربما يكون التغير ثوريًّا وجذريًّا على أثر ثورة اجتماعية شاملة تطيح بالنظم القائمة وترسي نظماً جديدة وقيماً جديدة وإيديولوجية جديدة . كذلك يعتبر العمل الثوري الشعبي تقدماً بالضرورة ، لأن من أهم

خصائص التغير الثورى أنه شعبي وتقدمى ، ويمتاز هذا التغير بالسرعة فى التنفيذ والتخطيط الهادف وتعبئة القوى الاجتماعية فى إطار متكامل .

وقد يكون التغير محدود النطاق لا يشمل إلا بعض ظواهر محدودة الأثر ، كما يحدث فى الموضات والأزياء وبعض العادات والمتواضعات الاجتماعية وما إليها .

وإذا كان للتغير الاجتماعى أنواع ، فله عوامله العديدة التى نوردها على الوجه التالى :

– العامل البيئى ، وهو ما يطرأ على البيئة الطبيعية من تغير ومدى انعكاس هذا التغير فى الأنشطة الاجتماعية وظواهر المجتمع .

– العامل السكانى وذلك باعتبار أن الأفراد هم العنصر الفعال فى حمل لواء التغير ، وكل تغير يحدث فى السكان من حيث الزيادة والنقصان والكثافة والتخلخل والحركة والهجرة والتهجير ، وكل ذلك ينعكس فى نشاطات المجتمع ويؤدى إلى تغير فى القوى الاجتماعية .

– التغيرات التكنولوجية ومدى أثرها فى التغيرات الاجتماعية ، فقد شهدت الإنسانية فى العصور الحديثة تغيرات تكنولوجية بعيدة المدى تتمثل فى المخترعات التى أحدثت تغييرات جذرية فى ميادين الفلك والطبيعة والكيمياء ، وانعكست هذه المخترعات فى تطوير الوسائل المستخدمة فى الحياة الاجتماعية مثل وسائل المواصلات وآليات الحياة المنزلية وما إليها ، مما كان له الفضل فى السير بالتغير الاجتماعى إلى أبعد

مدى وأوسع نطاق ، فالسيارة مثلا أحدثت انقلابات فى البيئات الصغيرة المنعزلة ، إذ ربطت بينها وأشاعت فى ربوعها سيولة اجتماعية ، وكذلك الإنارة بالكهرباء واستخدام البوتوجاز والراديو والتليفزيون وغيرها من الآليات الحديثة .

– العوامل الفلسفية والفكرية : ذلك أن لكل إيديولوجية جديدة أو اتجاه فلسفى جديد غاياته الهادفة ، وهذه تشكل إلى حد كبير أساليب الفكر وقوالب العمل والسلوك مما يؤدى إلى تغييرات فى النظم والأوضاع القائمة ، فكل تغيير يحدث فى الأصول الفكرية لابد وأن يتردد صداه فى النظم الاجتماعية ، والتاريخ حافل بحركات فكرية كثيرة أحدثت تغيرات عميقة فى النظم الاجتماعية والإنسانية ، ونذكر على سبيل المثال حركة النهضة الأوربية والفلسفات التى جاء بها عصر الثورات مثل ثورة أمريكا وثورة فرنسا والثورة المصرية .

– الانتشار الثقافى والاستعارات الحضارية وتبادل الخبرات ، فكل ذلك يساعد على التطوير والتغيير الاجتماعى ، وقد يكون ذلك بفضل الهجرة وإرسال البعثات ، وقد يكون بالغزو الثقافى وحملات المبشرين ، وقد يكون بالحرب والاحتلال . ونذكر فى هذا الصدد أثر الصحافة والإذاعات الحرة والكتب وغيرها من وسائل الاتصال الفكرى والثقافى التى تتيح انتقال وتبادل الأفكار والثقافات والنماذج الحضارية من شعب لآخر .

اتجاه التغير الاجتماعى :

من الحقائق المتفق عليها أن تعيين الاتجاه أو الهدف فى كثير من أنواع التغير الاجتماعى يبدو أمراً ميسوراً . على أنه لا يقصد بالهدف ، الهدف النهائى ، أى الحالة التى يصل إليها المجتمع فى نهاية تطوره ، إذ أن التطور لا نهاية له ، وهو عملية دائمة مستمرة ، ولا يمكن أن نتوقع أن تقف المجتمعات عند مستوى معين أو عند حالة واحدة ، أو تستقر على مجموعة من النظم الثابتة . وعلى ذلك فالمقصود من الهدف ، هو الهدف المباشر الذى يتبلور فى نتيجة يمكن أن نلمس أثرها فى حياة المجتمع ، فاتجاه الصناعة الحديثة أو هدفها هو زيادة الإنتاج ، ولكن هذا الاتجاه قد لا يستمر ، وقد تضطر المصانع فى كثير من الحالات ، وتحت تأثير ظروف اجتماعية أخرى مثل البطالة والكساد إلى الإقلال من الإنتاج ، وهنا يتجه التغير اتجاهاً مخالفاً لهدفه الحقيقى ، ويصبح أقل أثراً فى المجتمع مما كان فى حالة اتجاهه نحو هدفه الطبيعى .

وعلى ذلك يمكن القول إن النظر فى اتجاه التغير الاجتماعى أمر هام يساعد على تنظيم الحقائق العلمية أولاً ، وعلى الوصول إلى الأسباب التى أدت إلى سرعة التغير أو تخلفه فى هذا النظام أو ذاك . ومع ذلك فإنه يجب الحذر من التعميم فى اتجاه التغير الاجتماعى ، إذ يجب ألا نتسرع فى تحديد ظروف اتجاه معين قبل النظر فى ظروف المجتمع بوجه عام ، ومثال

ذلك إذا كنا نجد أن السكان فى مجتمع معين يتجهون نحو الزيادة المطردة فلا يعنى هذا أنهم سيظلون يزدادون بنفس السرعة التى يزيدون بها الآن ، بل من الممكن أن تنقص نسبة الزيادة أو ترتفع أو تقف عند حد معين ، ولا يبدو ذلك واضحاً إلا بعد تحليل علمى للبيئة الجغرافية والثقافية التى تؤثر فى زيادة السكان .

عوائق التغير الاجتماعى :

كثيراً ما توجد عقبات أمام التغير الاجتماعى تقلل من سرعة الطبيعة التى يسير عليها فى مجتمع من المجتمعات ، أو توقف من سيره لفترة من الفترات ، ومعرفة هذه العقبات لها أهميتها خصوصاً فى نظر رجال الإصلاح والأخصائيين الاجتماعيين ، ويمكن أن نذكر بعض هذه المعوقات فيما يلى :

١ – العزلة التى يعيش فيها المجتمع ، وقد تكون هذه العزلة نتيجة الظروف البيئية والموقع الجغرافى ، وقد تكون مظهراً من مظاهر الانعزال الاجتماعى الذى يفرضه المجتمع على نفسه ، وقد تكون عزلة قسرية فرضتها قوى استعمارية خارجة عن إرادة الشعب .

٢ – عدم تكامل المجتمع وعدم تجانس تركيبه العنصرى والطبقى ، فقد يتكون من مجاميع عنصرية لم تنصهر ، ومن هيئات وطبقات متعادية ومتصارعة وبينها تناقضات اجتماعية ومن ثم ينقسم المجتمع بصدد التغير ،

فمنها ما يؤيده ومنها ما يعارضه ، وتكون النتيجة قيام حالة من التضارب الاجتماعى وعدم تقدم الأحوال والمستويات الاجتماعية .

٣ – الخوف من التغير والرغبة فى المحافظة على القديم ، فالقوى الرجعية والانتكاسية وأنصار السياسة السلبية ، كل هؤلاء يخشون التقدم ويرفضون الأخذ بالتطوير خوفاً على امتيازاتهم وحقوقهم القديمة ، ولذلك تواجه التغيرات الاجتماعية الحديثة مقاومة عنيفة من جانب هؤلاء ومن جانب بعض رجال الدين المتزمتين الذين يفضلون التمسك بالقديم .

ولا يفوتنا فى هذا الصدد أن نشير أيضاً إلى أن هذه المعوقات التى ذكرت ، ينطبق كثير منها على عملية التنمية ، التى تعد فى ذاتها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية تستهدف الوصول إلى أغراض معينة ترمى إليها سياسات الإنماء عادة .

ويلاحظ أن عملية التغير الإنمائى فى المجتمع تصطدم بحقيقة أساسية ، وهى أن السلوك القائم بين أفراد المجتمع لا يساعد على تحقيق أغراضهم لوجود مجموعة من القيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية . هى محصلة عادات وتقاليد وسنن اجتماعية ومعتقدات دينية – تقف ضد التغير المطلوب الذى تأتى به سياسات الإنماء الاجتماعى .

ولذا كان لابد من أن تحوى السياسة الإنمائية المضمون العقلى والفرضى ، الذى يعد فى ذاته محاولة لتغير العادات والتقاليد والقيم والتنظيمات التى تحكم السلوك الفعلى لأفراد المجتمع ، والتى تتعارض مع

مستهدفات سياسة الإنماء الواقعة فى المجتمع . وهذا التغير المطلوب لا يتحقق إلا عن طريق إحداث بعض التغيرات الهيكلية التى تساعد على ممارسة أنماط السلوك المرغوب فيه بعد أن تتم عملية الإقناع اللازمة لإحداث التغيير المطلوب .

الدراسة الاجتماعية للسكان

مقدمة :

تعرف دراسة السكان اليوم بعلم الديموجرافيا Demography وهذا العلم يختلف عن سائر العلوم الاجتماعية فى أنه يتناول بالضرورة الحقائق التى يمكن التعبير عنها فى ضوء كميته، ذلك أن مادته تقوم على الأرقام ، والواقع أن علم الديموجرافيا ما هو إلا التحليل الإحصائى للسكان ، أو بمعنى آخر العلم الذى يتناول أعداداً تطرؤ على أعدادهم وتوزيعهم على مر الأيام ، والعوامل الرئيسة التى تؤدى إلى هذه التغيرات . ولما كان هذا العلم يعني بقياس الاتجاهات العامة للخصوبة والوفاة والهجرة وتأثيرها فى حجم السكان ونموهم ، فقد أدى المضمون الإحصائى والفنى له إلى اعتباره علما ضيقاً جافًا لا يشوق دارس علم الاجتماع ، وإنما يهم القلة المتخصصة فيه دون غيرها . وهذه نظرة غير سليمة لعلم السكان ، ذلك أن عدد المواليد والوفيات والمهاجرين ما هو إلا نتيجة لعوامل تتعلق بالخصائص الفسيولوجية والطبيعة البسيولوجية والنفس البشرية ، وأخيراً بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والحضارية ، ثابتة كانت أو متغيرة . وبالتالى فإن دراسة الأسباب الكافية وراء الاتجاهات السكانية تذهب بالديموجرافى بعيداً عن نطاق المقاييس الإحصائية البحتة وتدخله فى مجال

جميع العلوم الطبيعية والإجتماعية التى تدرس الحوادث التى تصطدم بالعمليات السكانية الأساسية .

هذا،ويذكر كينجلى ديفيز R. Davis أن الخصوبة والوفاة والهجرة تحددها عوامل اجتماعية ، كما أن لها آثاراً اجتماعية ، فهى المتغيرات الداخلية فى النظام الديموجرافى ، أما المتغيرات الخارجية لهذا النظام فهى اجتماعية وبيولوجية ، وحينما يتساءل الديموجرافى فى دراسته عما شكل العمليات السكانية على هذا النحو فإنه يدخل الميدان الاجتماعى .

ولهذا التداخل بين الدراسات الديموجرافية والاجتماعية ، فإننا نجد أن هناك محاولات بذلت للربط بين كل من المدخل الديموجرافى والمدخل الاجتماعى فى الدراسة ، ويبدو ذلك فى عدة ميادين مشتركة تتعين الإشارة إليها :

١ – الخصوبة وعلاقتها بالاتجاهات والنظم الاجتماعية .
٢ – النمو السكانى وعلاقته بالتغير الاجتماعى والاقتصادى .
٣ – القوى العاملة وعلاقتها بالبناء السكانى والتنظيم الاجتماعى .
٤ – الأسرة وعلاقتها بالسلوك الديموجرافى .

ونزيد حديثنا تفصيلا – عن نقطتين منها على النحو التالى :

١ – الخصوبة وعلاقتها بالاتجاهات والنظم الاجتماعية :

نظراً لارتفاع معدلات الخصوبة فى الأقطار النامية ، لم يكن من

المستغرب أن تظهر أساليب وطرق استمارات حديثة تستخدم للتعرف على دوافع الإنجاب ، كما أنه ليس من المستغرب أن تجرى بعض الدراسات فى بعض الدول مثل الهند ، وبونتوريكو ، وجامايكا ، ولكن يلاحظ على مثل هذه الدراسات أنها تهتم أساساً بدراسة الاتجاه نحو حجم الأسرة ، فى الوقت الذى تلقى فيه ضوءً أعلى إمكانية الاستعانة بمفهوم تنظيم النسل ، وقد يبدو أن نقطة البداية فى الدراسات لا تنطوى على قيمة اجتماعية واضحة ، ولذلك فهناك خطر يتهدد هذه الدراسات ، يتمثل فى أن الهدف المحدود الذى تسعى إليه قد يبعد الباحث عن الاتجاهات والنظم الاجتماعية والاقتصادية التى تشكل داخلها هذه الاتجاهات . فقد لوحظ أن بعض المسوح تناولت اتجاهات الناس نحو الإنجاب وتنظيم النسل ، دون أن يربط بين هذه الاتجاهات والبناء الاجتماعى أو الظروف المختلفة التى يعيشها المجتمع مجال البحث .

والملاحظ ثانياً أن هذه الدراسات لم تسع إلى تحاليل قرارات الإنجاب فى ضوء الظروف الاجتماعية المختلفة . ويبدو لنا أنه إذا ما سدت هذه الثغرة ، وتم الربط بين دراسة قرارات الإنجاب ، ودراسة الاتجاهات نحو حجم الأسرة ، فإن ذلك سيساعدنا فى تحديد الفترات التى تلعب دوراً هامًّا فى تنظيم النسل والعقم خلال دور حياة الأسرة بأكملها .

٢ – النمو السكانى والتغير الاجتماعى :

تذهب طائفة من غير المتخصصين فى الديموجرافيا إلى أن الشكل الوحيد للتغير السكانى يتمثل فى الزيادة أو النقصان الذى يطرأ على العدد الكلى للسكان ، مما أدى بهم إلى الاهتمام باتجاهات معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة ، وكل المعدلات الأخرى التى يمكن أن تكون لها آثار اجتماعية مستقلة عن الآثار التى تحدثها فى النمو السكانى ، كما أدى بهم ذلك إلى الاهتمام فقط بالتغيرات الهامة التى تطرأ على البناء السكانى وخاصة ما تعلق منها بالتوزيع السكانى ، والفروق أو الاختلافات بين الجماعات المختلفة .

والواقع أن هذا الاتجاه فى البحث لا يفيد إلا فى دراسة التغير الاجتماعى . بيد أننا لا نستطيع أن نفهم النمو السكانى دون الإلمام بكل التغيرات الديموجرافية ، وهذا بدوره يفرض علينا ضرورة النظر إلى التغيرات الديموجرافية فى شكل متكامل ، وبذلك يمكن ربطها ببقية ظواهر المجتمع ونظمه ، وهذا ما يعد الإسهام الأساسى لعلم الاجتماع فى تناوله لدراسة التزايد السكانى فى المجتمعات الريفية ، فى ضوء البناء الاجتماعى والإطار الثقافى السائد فى هذه المجتمعات ، وسوف نشير إلى هذا فى موضع لاحق ونحن نناقش الموضوع القادم والذى يشكل ميداناً رئيسا للدراسة فى علم الاجتماع .

دراسة المشكلات الاجتماعية

إذا كان لعلم الاجتماع جانبه النظرى ، فإنّ له أيضاً جانبه التطبيقى الذى يمكن عن طريقه الانتفاع بحقائق هذا العلم ، والاهتداء فى ضوء قوانينه إلى ما ينبغي عمله فى الحياة الاجتماعية للارتقاء بأحوال المجتمعات وحل مشكلاتها . وشأن علم الاجتماع فى ذلك شأن الدراساتِ الإنسانية ، فهو يفيدنا فى الوقوف على دراسة مشكلات المجتمع والوصول إلى أنسب الطرق لحلها والتخفيف من خطرها ، إذ فى ضوء الدراسة النظرية التى يقوم بها علماء الاجتماع يستطيع الباحثون رسم الخطط وتنفيذ برامج الإصلاح .

هذا ويبدو أن كثيراً من علماء الاجتماع ، وبخاصة الذين يهتمون بالخدمة الاجتماعية التطبيقية يتطلعون إلى علم الاجتماع التطبيقى فى ضوء قدرته على علاج بعض الشرور الاجتماعية . ومع ذلك فلم تبذل سوى محاولات نادرة للكشف بدقة عن طرق استخدام مبادئ علم الاجتماع ومناهجه ومادته استخداماً مباشراً للتوصل إلى حلول للمشكلات الاجتماعية ، وإذا كان من العسير أن نشير إلى مشكلة بالذات أمكن حلها بواسطة النظريات والبحوث الاجتماعية ، إلا أنه من المفيد أن نتعرف على

ما أمكن تحقيقه فى نطاق ضيق ، ولعلنا نبدأ بعرض لمعنى المشكلة الاجتماعية . Social Problem .

يرى البعض أن المشكلة هى مشكلة العلاقات الإنسانية التى تهدد المجتمع ذاته تهديداً خطيراً ، أو تعوق المطامح الرئيسة لكثير من الأفراد . ويبدو المظهر الأول لأى مشكلة اجتماعية حينما لا توجد لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الإنسانية بين الناس ، وتضطرب النظم السائدة ، وينتهك القانون ، وينعدم انتقال القيم من جيل إلى آخر .

ويمكن القول بأن هناك مشكلتين بالذات من بين المشكلات العديدة حظيتا بالدراسة الدقيقة والبحث ، هما : الجريمةوالجناح والعلاقات الصناعية . وربما تكون الجريمة هى التى جذبت إليها معظم الأقطار الصناعية فى السنوات الأخيرة أكثر من المشكلات الأخرى ، ويرجع ذلك إلى الارتفاع المستمر فى معدلاتها من ناحية وإلى تناقص أهمية مشكلات أخرى مثل الفقر من ناحية أخرى .

أمابالنسبة لميدان العلاقات الصناعية فكان الهدف الرئيس للبحث فيه هو اكتشاف أسباب الصراع الصناعى فى المشروعات الخاصة وعلى النطاق القومى ، بالإضافة إلى المعوقات الأخرى للكفاية الإنتاجية مثل ارتفاع معدلات الغياب والمرض ودوران العمل . وقد ظهرت فى هذا الميدان بعض الصعوبات ، وكلها ترجع إلى تشعب المشكلات الصناعية .

وهناك مشكلات أخرى يمكن حلها ، وهى تمثل خطراً وإهماً على المجتمع الإنسانى بحيث يتعين التوصل إلى حل جذرى لها . ونجد فى الفئة الأولى منها مشكلة الفقر فى البلاد المتخلفة اقتصاديًّا ، وهنا يتطلب الحل من عالم الاجتماع أن يبدأ أولا بدراسة الوقائع لكى يتمكن من كشف عامل أو مجموعة عوامل تسبب المشكلة ، وقد يكون من العسير – فى حالات أخرى – معرفة الأسباب ، لكن البحث الاجتماعى سوف يساعد على الأقل فى القضاء على تلك المعتقدات الخاطئة حول الأسباب ، وتقديم وصف كاف لموقف المشكلة ، بحيث يسهم فى ترشيد علاجها .

ومن المشاكل الأخرى التى نعرض لها ، مشكلة الحرب Problem of War ، تلك التى تظهر فى عصر الأسلحة النووية الذى نعيشه . وليس هناك من شك فى أن عالم الاجتماع وحده أو عالم الاجتماع والنفس معا سوف يقدمان حلا شاملا لهذه المشكلة ، ذلك أن البحوث الاجتماعية والنفسية يمكن أن تسهم فى معرفة الأسباب المؤدية إلى تطور موقف التوتر والصراع ، وبالتالى تساعد القادة المسئولين على تجنبها ، كما يتعين على علماء الاجتماع نتيجة لذلك أن يبذلوا جهداً غير عادى فى بحث مشكلات الحرب والسلام ، وأن ينشروا نتائج بحوثهم على أوسع نطاق ممكن ، إلا أنه يمكن القول بأن فئة قليلة هى التى اهتمت بهذا العمل برغم التعرض للصعوبات التى تواجهها ، ذلك أنه عرضة للتأثر بالنزاع السياسى ، كما يصعب إلى حد كبير إخضاع هذه الظواهر للتصميم الدقيق

للبحث المستخدم بتوسع فى الوقت الحاضر.

ومن بين المشكلات التى يمكن أن نشير إليها هى «المشكلة السكانية» ، تلك المشكلة التى لا يمكن لإنسان أن ينكر خطورتها ومدى أثرها السلبى ، ذلك أن هذه المشكلة تعانى من خطورتها المجتمعات النامية بصفة عامة والمجتمع المصرى بصفة خاصة ، وهى تقف نداً عنيداً للأسلوب الذى تتبعه تلك المجتمعات فى شق طريقها نحو التقدم ، ونعنى به أسلوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن هذه المشكلة بأبعادها الرئيسة ، تتطلب تضافر جهود العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، وعلماء الاجتماع بصفة خاصة ، من أجل إيجاد الحلول الشافية التى يمكن أن تقلل من خطورتها . ذلك أن هذه المشكلة ترتبط أساساً بطبيعة البناء الاجتماعى ، والإطار الثقافى لهذه المجتمعات ، ويلزم الأمر نتيجة لذلك وضع تشخيص سليم لحقيقة تلك المشكلة بأسبابها وأبعادها عن طريق دراسة البناء ، ولا يقدر على ذلك سوى علم الاجتماع ، الذى يدرس ظاهرة التزايد السكانى فى المجتمعات التى تشكل منبعاً رئيسياً للمشكلة ، وهى المجتمعات الريفية بصفة خاصة .

وقد نشير فى هذا الصدد إلى جانب من إسهامات علم الاجتماع ، ذلك أنه فى مجتمعنا المصرى برامج خاصة للتوعية بضرورة تنظيم النسل كأحد الحلول للحد من معدل التزايد الهائل ، إلا أنه يمكن القول بأن التوعية الشفوية وحدها تعتبر سلاحاً عاجزاً فى معركة ضخمة .

فالتوعية الكلامية تصادف صعاباً كثيرة وهي تشق طريقها بين جماهير غارقة فى لجة التقاليد وبخاصة فى المجتمع الريفى ، ذلك أن الجماهير فى المجتمعات الريفية نتيجة لاعتبارات اجتماعية ذات جذور عميقة فى الكيان الاجتماعى عند كل من الفرد والجماعة ، تعانى ألواناً من التخلف الثقافى والفكرى ، والكشف عن هذه الألوان باعتبارها أحد العوامل التى تدخل فى صميم المشكلة السكانية ، يقع عاتقه على علماء الاجتماع .

ومن الجدير بالذكر ، أن توضيح هذه العوامل. يساعد المخططين لبرامج التنمية بصفة عامة ، وبرامج تنظيم الأسرة بصفة خاصة ، على تنفيذ تلك البرامج فى جو اجتماعى واضح لديهم يبدو جليًّا بعد تلك الدراسة المستفيضة للبناء الاجتماعى فى المجتمعات التى تعانى من هذه المشكلة ، وهى – كما نوهنا – المجتمعات الريفية، هذا ونستطيع أن نورد بعض ما توصلت إليها الدراسات الاجتماعية فى الكشف عن بعض القيم والعوامل المتصلة بحقيقة التزايد السكانى :

(ا) فمن هذه العوامل ما يتصل بالتناول الخاطئ للنصوص الدينية وتفسيرها تفسيراً مغلقاً أو بعيداً تماماً عن كل ما يتصل بالصواب أو المنطق .

(ب) ومنها ما يتصل بالقيم الاجتماعية المتوارثة التى تمجد التناسل الكثير كمصدر للدخل الأسرى والمباهاة بالرجولة ، أو وقاية من احتمالات الثأر الذى مازال يمارس نشاطه فى قرى الوجه القبلى .

(جـ) ومنها ما يتصل بالرغبة فى تدعيم الأسرة ، أو برغبة ملايين الزوجات فى الحصول على ضمان أكيد يشد الرجل إلى بيته ، فهن لذلك يتلمسن فى الإنجاب قيداً لا يستطيع الرجال منه فكاكاً ، وذلك يعنى أن زيادة النسل هى الوسيلة التى تضمن الاستقرار الأسرى .

ومثل هذه العوامل التى ذكرت يمكن الاستفادة منها استفادة كاملة عند وضع الخطط والبرامج كما أسلفنا القول . على أننا ينبغى أن نشير – ونحن نتحدث عن المشكلات الاجتماعية – إلى أن عالم الاجتماع لا يستطيع التوصل إلى حل مباشر لأى مشكلة ، أو اقتراح سياسة ملائمة تماماً ، حتى وإن كان يعلم الأخطاء بدقة ، ذلك أن كل حل لمشكلة أو وضع سياسة معينة ، هو قرار سياسى ، يعبر عن إرادة جماعة خاصة لتغير أسلوب معين للحياة أو الاحتفاظ به مستقرًّا .

مراجع عربية للاستزادة

١ – د . أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعى ، الجزء الأول ، المفهومات ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢ – أرمان كوفيلييه : مقدمة فى علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور السيد محمد بدوى والأستاذ عباس الشربينى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٣ – إميل دور كايم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمود قاسم ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦١ .

٤ – د . فاروق محمد العادلى : دراسات فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٥ – د . محمد عاطف غيث : مقدمة فى علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٦ – د . مصطفى الخشاب : علم الاجتماع ومدارسه ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

مراجع أجنبية

1- **Allen, Francis R.et al.,**
Technology and Social Change, New York, 1957.

2 - Hauser, Philip, The Study of Population, New York, 1922.

3 - Moser, C.A., Survey Methods in Social Investigation, the English Language Book Society, London, 1969.

4 - Ogburn W.E. and Ninkoff, M. FF, Handbook of Sociology, New York, 1963.

5 -------, Social Change, New York, 1952.

المحتويات

الكتاب القادم :

القصة فى الشعر العربى　　　ثروت أباظة

رقم الإيداع	١٩٧٧/٤٦٢٥
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧ — ٢٤٧ — ٥١ — ٩

١٠٢/٧٧/ق

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)